



السياسة اللغوية وبناء الدولة الوطنية بالمغرب جدل الهوية والتبعية من الهيمنة الكولونيالية إلى مأزق التخطيط التربوي

Language Policy and Nation-state Building in Morocco, The Identity and Dependency Debate from Colonial Hegemony to the Educational Planning Dilemma

عبد الحفيظ اشريطية ABDELHAFID CHRAITIA

دكتوراه تخصص لسانيات اجتماعية

جامعة محمد الأول بوجدة - المملكة المغربية

abdelhafidchraitia@gmail.com

ملخص:

يناقش هذا البحث مسار السياسة اللغوية بالمغرب، متتبعا جذورها التاريخية منذ الحقبة الاستعمارية التي أسست لمشروع "الفرنسة" وطمست المعالم اللغوية القومية، وصولا إلى مرحلة ما بعد الاستقلال ومحاولات التعريب التي واجهت تحديات هيكلية وسياسية حالت دون اكتماله، ويسلط البحث الضوء على التخطيط التشريعي والتربوي الراهن، مقدما قراءة نقدية لتداعيات القانون الإطار 17-51، الذي كرس مبدأ التناوب اللغوي والانفتاح غير المشروط على اللغات الأجنبية في سن مبكرة، وتخلص الدراسة إلى أن هذا التوجه يهدد مكانة اللغة العربية الرسمية، ويُفشل مشروع توحيد المدرسة الوطنية، مؤكدة على ضرورة بناء تخطيط لغوي سيادي يجعل اللغة الوطنية محور المنظومة التعليمية، لضمان الاستقرار الهوياتي والنمو السوسيو-اقتصادي.

الكلمات المفتاحية: السياسة اللغوية، التخطيط اللغوي، التعريب، الفرنسية، القانون الإطار 17-51، التعددية اللغوية، الهوية الوطنية.





Abstract

This research examines the trajectory of language policy in Morocco, tracing its historical roots from the colonial era which institutionalized the "Francization" project and marginalized national linguistic features to the post-independence period and the Arabization efforts that encountered structural and political challenges hindering their completion. Furthermore, the study highlights the current legislative and educational ambivalence by offering a critical analysis of the implications of Framework Law 51.17, which established the principle of linguistic alternation and unconditional early exposure to foreign languages. The study concludes that this paradigm threatens the status of the official Arabic language and impedes the unification of the national educational system, emphasizing the urgent need for sovereign language planning that centralizes the national language within the educational framework to ensure identity stability and socio-economic development.

Keywords: Language Policy, Language Planning, Arabization, Francization, Framework Law 51.17, Multilingualism, National Identity.

مقدمة:

تكتسي السياسة اللغوية في المغرب طابعا بالغ التعقيد تتداخل فيه الأبعاد التاريخية والسياسية والتربوية، حيث لا يمكن استيعاب المشهد اللغوي الراهن بمعزل عن التركيبة الكولونيالية التي سعت - من خلال سياسة "الاستيعاب" - إلى عزل المجتمع المغربي عن عمقه الحضاري، عبر تهميش اللغة العربية لصالح الفرنسية الشاملة للإدارة والتعليم، وعلى الرغم من حصول المغرب على استقلاله وإطلاق مشروع التعريب، مدعوما بإرادة سياسية وتشريعات دستورية تروم استعادة السيادة اللغوية، إلا أن هذه المساعي اصطدمت بتحديات بنيوية، أفرزت تراجعاً ملموسة تُوجت باعتماد سياسات تعليمية حديثة، أبرزها الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 والقانون الإطار 51-17، والتي شرعت التعددية اللغوية بشكل ملتبس. وتأسيساً على ذلك، يسعى هذا البحث إلى تتبع مسار التحولات اللغوية بالمغرب، وتفكيك الإخفاقات التي واجهت سياسة التعريب، مع تقديم قراءة نقدية للخيارات التربوية المعاصرة التي أعادت إنتاج الهيمنة الأجنبية تحت مسمى التناوب اللغوي، مبرزاً انعكاسات ذلك على الأمن الهوياتي والمردودية التعليمية.

1. السياق التاريخي والسياسي للتحول اللغوي مأسسة "الفرنسة" وتفكيك الإرث اللغوي المغربي

يقتضي فهم الوضع اللغوي القائم بالمغرب استيعاب التطورات السياسية التي شهدتها المملكة ومحيطها الإفريقي خلال القرن التاسع عشر، وعلى امتداد القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين. لا أقصد اختزال تاريخ





المغرب في قرن ونيف، ولكنها المرحلة الأكثر تأثيرا في المشهد اللغوي المغربي، بحكم النزعة الثقافية للحركات الاستعمارية الحديثة، التي كان من الطبيعي أن يمتد أثرها إلى مرحلة ما بعد الاستعمار. وقد سبق أن بينا في حديثنا عن الفرنكفونية، كيف وازت فرنسا بين حربها الثقافية وحملتها العسكرية بالمغرب، وكيف استطاعت إثر ذلك، أن توطّن اللغة الفرنسية على حساب اللغات القومية في كل من الإدارة والاقتصاد والإعلام والتعليم.

فعلى الرغم من أنه لا يمكننا أن نتحدث عن السياسة اللغوية في العصور التي تلت الفتح الإسلامي للمغرب، اصطلاحا على الأقل، إلا أنه لا يمكن أن ننكر ما أثبتته التاريخ من اهتمام المغاربة باللغة العربية على اعتبار أنها لغة التنزيل الذي هو دستور الإسلام وأيقونه، والمصدر الأول لجميع أحكامه وتعاليمه (كنون 1960، ص 41).

وعلى قلة الذين حازت قضية اللغة نصيبا من مصنفاتهم حول المغرب، باعتبارها مكونا ثقافيا، ومطلبا حضاريا، إلا أنها ظلت حاضرة في الوعي الجمعي للمغاربة منذ أول عهد لهم بها، فتحدث عبد الله كنون عن وضع اللغة العربية بالمغرب أول الفتح، كيف انتشرت، وكيف اشتد التدافع بينها وبين اللغة البربرية (الأمازيغية) قائلا: "أما والأمر هكذا (يقصد ازدهار اللغة العربية بالمغرب) فما الذي قضى عليها بعد ذلك، وأوقف سيرها لأمد بعيد جدا؟ والذي يظهر لنا أنها تلك الفتن والحروب التي نشبت بين العرب والمغاربة فيما بعد، والتي كان مثارها التعصّب الأعمى والعنصرية المقيتة" (كنون 1960، ص 42). ومن أوضح مظاهر "السياسة اللغوية" فيما أورده عبد الله كنون في النبوغ، حديثه عن جهود السياسيين في التمكين للغة العربية بالمغرب نهاية القرن السابع وبداية القرن الثامن للميلاد. وقبل عبد الله كنون، تحدث ابن خلدون عن أهمية اللغة العربية في التعليم، إن للعرب، وإن للعجم الذين يسعون إلى تحصيل العلوم عن أهل اللسان العربي (ابن خلدون 2004، ص 364). ولعل هذا ما يؤكد تلك الحظوة التي نالتها اللغة العربية بالمغرب في القرون اللاحقة، بصفتها لغة العلم والعقيدة.

استمر هذا الإرث اللغوي المتراكم في التنامي، واستمرت معه معالم التعايش بين اللغة العربية ولغة الأمازيغ، بل حسب اللغة العربية ما أولاه لها الأمازيغ أنفسهم من عناية، علما وأدبا، ذكرهم محمد المختار السوسي في مصنفه (رجال العلم العربي في سوس، من القرن الخامس إلى منتصف القرن الرابع عشر هجري)، رغم ما مرّ به المغرب من قلاقل السياسة والرياسة. ولم يتبدل حال اللغة العربية إلا مع أطماع أوروبا التي اختارت الضرب على وتر العرقية، وزرع الشقاق بين الروافد الثقافية المغربية، بناء على أعرافه ولغاته القومية، عبر ظهير 16 ماي 1930م





الذي أصدرته فرنسا تحت اسم (الظهير المنظم لسير العدالة في المناطق ذات الأعراف الأمازيغية التي لا توجد بها محاكم شرعية) ونُشر في النسخة الفرنسية للجريدة الرسمية المغربية تحت عدد 918 بتاريخ 30 ماي 1930م، وفي النسخة العربية للجريدة ذاتها تحت عدد 919 بتاريخ 6 يونيو 1930م وتوجت به سياستها البربرية القائمة على العزل العنصري، فالسياسة الفرنسية لم تكن محدودة في ضمان (حماية) الأعراف البربرية، ولكنها كانت تمهد لنقلهم إلى الثقافة الفرنسية. ويبدو ذلك واضحا في نص دورية ليوطي التي أكد فيها أن خطر العربية الكبير يكمن في نشر الإسلام، بينما تقتضي مصلحة فرنسا (تطوير) البربر خارج إطار الإسلام، والعمل، من الناحية اللغوية، على الانتقال بهم مباشرة من البربرية إلى الفرنسية (الودغيري 1993، ص 86).

من هذه المنطلقات الاستعمارية البحتة، شرعت فرنسا في تحجيم اللغة العربية، مستغلة وضع اللغة الأمازيغية، من أجل التمكن للغة الفرنسية في المجالات الحيوية، كالتعليم والاقتصاد والإدارة والإعلام. وعلى الرغم من هبة التعريب، واصلت فرنسا، عبر ذراع الفرنكفونية، ضغوطها السياسية والاقتصادية، واستطاعت أن تضمن، فعليا، هيمنة اللغة الفرنسية، بل وتهيئ لها نخبة فرنكفونية مغربية تتفاح عنها داخل المغرب.

بالنسبة لفرنسا، لم يكن المغرب في موضع الاستثناء، مقارنة بدول إفريقيا، فقد أدرجت جميع مستعمراتها، خاصة دول غرب إفريقيا، في (مشروع فرنسا الكبير) الذي كانت تسعى من خلاله إلى إصباغ المنطقة الإفريقية بالصبغة الفرنسية، عبر ما عُرف بـ (سياسة الفرنسة) أو (الاستيعاب - Assimilation) والتي كانت تهدف إلى قطع صلة الأفارقة بتاريخهم القومي وحضارتهم الإفريقية ومقوماتها، في مقابل تشربهم الثقافة الفرنسية، والارتباط بالأم الكبرى فرنسا، تاريخيا واجتماعيا وسياسيا (ذهني 1988، ص 214).

لم تكن فرنسة الغرب الإفريقي هو كل ما تسعى إليه فرنسا، فعلى الرغم من أنه كان هدفا استراتيجيا مهما بالنسبة لها، فإن مبادئها التوسعية جعلت منه هدفا مرحليا، استطاعت من خلاله الحصول على موقع جيوسياسي مكنها من مجابهة المد الحضاري الإسلامي، والذي كان الغرب الإفريقي أحد امتداداته الكبرى. وعندما نتحدث عن امتدادات الحضارة الإسلامية، سواء في الغرب الإفريقي أو في غيره من الأقطار، فإننا نتحدث عن أكبر تحدٍ واجهته فرنسا في دول غرب إفريقيا، وهو انتشار اللغة العربية، واعتمادها لغة مشتركة بين مجتمعات المنطقة. ولا ندري





كيف ينكر الخطاب الاستعماري الفرنسي هذه الحقيقة، وقد اضطرت فرنسا نفسها، في بداية الاستعمار، إلى اعتماد اللغة العربية في تواصلها مع مجتمعات هذه المستعمرات (مستعمرات غرب إفريقيا).

إذن، أي خطر شكلته اللغة العربية على مشروع الفرنسية؟ وكيف تصرفت الإدارة الاستعمارية الفرنسية إزاء هذا الخطر؟

أصبحت اللغة العربية لغة الدين والثقافة والحياة الإدارية في القارة الإفريقية منذ أن رسخت بها قدم الإسلام، وكان الحرف العربي هو الحرف الذي أصبحت تُكتب به أشهر اللغات الإفريقية (الهوسا والفلاندية والسواحيلية والولوفية والمانديكانية والصومالية والأمازيغية)، وزيادة على الوضع الخاص الذي كان للعربية في منطقة شمال إفريقيا الممتدة من المحيط الأطلسي إلى ضفاف نهر النيل، كان لها أيضا حضور متميز ومكانة رفيعة في باقي المناطق الوسطى والغربية والشرقية للقارة (الودغيري 1993، ص 73). وقد كان لزاما على فرنسا، وهي تسعى إلى إدماج شعوب الغرب الإفريقي ثقافيا، أن تحارب اللغة العربية، وتستبدلها باللغة الفرنسية. ولا شك أن هذا ما جسّدته القيادات الاستعمارية، عندما أصدرت بشأنه الكثير من التوجيهات والدوريات. يقول وليام بونتي W. Ponty في إحدى هذه الدوريات*:

لقد أثار انتباهي ما يحدث من عراقيل بسبب استعمال اللغة العربية، الذي يمكن أن نقول عنه أنه مُنْتَظَم، في تحرير الأحكام الصادرة عن القضاء الأهلي، وفي المراسلات الرسمية مع الرؤساء والأعيان، وفي كل ظروف الحياة الإدارية تقريبا. ويظهر لي أن هذه التصرفات الخاطئة التي أصبحت معتادة في كثير من مستعمرات المجموعة منذ قيامنا باحتلالها، لَمِنْ شأنها أن تُعَرِّقِل - إلى حدٍّ ما - العمل الذي نقوم به لنشر تأثيرنا. إن كل الوسائل التي نسخرها لحكم جمهور الأهالي وإدارتهم ينبغي أن يكون لها، من الناحية الاجتماعية، هدف واحد: وهو أن نحصل من

* يذكر مترجم الدورية عبد العلي الودغيري، أنها دورية (Circular) صدرت يوم 8 ماي 1911 بتوقيع السيد وليام بونتي W. Ponty الذي شغل منصب حاكم عام لفرنسا بإفريقيا الغربية من 1908 إلى 1915. وهي موجهة إلى حكام المستعمرات التابعة له، وتم نشرها بمجلة (لأفريك فرانسيه: L'Afrique Française) العدد السادس يونيو 1911.





رعايانا ومحبيينا الأفارقة على فهم صحيح للعقلية الفرنسية والتصورات الاستعمارية المشرفة لحكومة الجمهورية. لقد تمكنا من احتلال المنطقة، ومن الأكيد أن النزاعات التي بيننا وبين الأهالي ليس أصلها في الغالب سوى سوء تفاهم. ولا يعزب عن بالكم أننا حين نعطي لاستعمال اللغة العربية، وهي اللغة الأجنبية عن البلاد، صفة رسمية، فإننا نعمل على خلق فرص لنشأة سوء التفاهم هذا، بل نحن نعمل أيضا على أن يحمل الأهالي أفكارا خاطئة حول مبادئ سياستنا... إنني إذن مضطر لأن آمركم بأنه من الآن فصاعدا، يجب أن تُحرر الأحكام الصادرة عن القضاء الأهلي باللغة الفرنسية وحدها، وكذلك نسخ الأحكام التي تُسلم إلى من يهمهم الأمر يجب أن تُكتب بلغتنا، وعليكم أن تلتزموا التعليمات نفسها بالنسبة للوثائق الإدارية... وفي هذا السياق، عليكم أيضا أن تدعوا حكام الدوائر إلى إخبار المحكومين من الأهالي بأن طلباتهم وملتمساتهم التي لا تُحرر بالفرنسية لن يتلقوا عليها أي جواب (عبد العلي الودغيري 1993، ص 79-80).

تمثل هذه الدورية واحدا من أوجه السياسة اللغوية التي كانت تنهجها فرنسا بإفريقيا، وبالنظر إلى وضع المغرب في هذا المشهد، نجد أنه خضع للسياسة نفسها. فبالإضافة إلى إصدار القوانين والدوريات، استغلت فرنسا الغنى الثقافي الذي تميز به المغرب، تماما كما استغلته بباقي مستعمراتها بإفريقيا. وإذا كانت دورية وليام بونتي قد اعتبرت اللغة العربية لغة أجنبية عن الأفارقة، فإنها ادعت "حماية" الأمازيغ من المدّ العربي، وأصدرت بهذا الشأن ما سُمّي لاحقا "ظهيراً بربرياً"، كان الغرض منه تأزيم الوضع الثقافي، وتهيئة المجتمع المغربي للانغماس في الثقافة الفرنسية، في أفق القضاء على المكونات الثقافية المغربية، عربية كانت أم أمازيغية.

على أساس هذه المعطيات إذن، يتأسس واقع (المغرب الفرنكفوني) المعاصر، فعلى الرّغم من الإطار القانوني المنظم، ورغم التشريع اللغوي الذي باشره المغرب منذ استقلاله، ما زالت لغاته - على رسميتها - تبحث عن عدالة منصفة أمام هيمنة اللغات الأجنبية، وبخاصة اللغة الفرنسية. علما أن ترسيم لغة ما في الدستور يُكسبها وضعاً قانونياً يحميها، ويكفل لها الاستعمال في مختلف الإدارات والمؤسسات، وفي كل مناحي الحياة العامة. وقد كان مُنتظراً أن تقترن مخططات التعريب منذ الاستقلال، مدعومة برسمية اللغة العربية في الدستور، بنهوض شامل يضمن للغة الوطنية الرسمية أن تقوم بمختلف وظائف التعليم ونشر المعرفة والتواصل والإعلام والإشهار، إلخ، إلا





أن الواقع خالف هذا، وما فتئت وظائف اللغة العربية تتآكل وتتقلص في التعليم وفي الحياة العامة، إلى أن أصبحت مهددة بالزوال (الفهري 2013، ص 124-125).

2. تحديات السياسة اللغوية ما بعد الاستعمار أزمة التعريب وإشكالية التبعية الفرنكوفونية

1.2. اللغة في النظام التعليمي المغربي بين المرجعيات السيادية والهيمنة الأجنبية

من أكثر الأسئلة تكرارا في علم الاجتماع اللغوي، لماذا تحتفظ الدولة المستقلة بلغة مستعمرها السابق، على الرغم من رمزيتها الاستعمارية؟ ولولا أنه سؤال سياسي أكثر منه لساني أو سوسولوجي، لعزونا السبب إلى ما ذكره ابن خلدون عن انبهار المغلوب بثقافة الغالب.

مبدئيا، أجاب فرغسون عن هذا السؤال، وقال: "إن معظم دول (ما بعد الاستعمار) احتفظت باللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو البرتغالية، بصفتها لغات رسمية، وذلك لسببين:

السبب الأول: الدول المستقلة حديثا كانت، في الغالب، فقيرة وهشة، لا تملك الخبرة المحلية الكافية لتنفيذ تغيير سياسي جذري تتجاوز به تبعات الاستعمار. أضف إلى ذلك، الكلفة الهائلة التي تتطلبها إعادة تأهيل الأطر التعليمية وإعادة إنتاج وتهيئ مواد التعليم.

السبب الثاني: اختيار لغة ما من بين اللغات المحلية وجعلها اللغة الرسمية للدولة، من شأنه أن يؤلب الاستقرار ويغذي تهمة (المحاباة العرقية)، وهذا ما سيهدد الوحدة الوطنية التي حرص القادة السياسيون الجدد على تعزيزها.

وعلى معقولة هذين السببين، فإن فرغسون، رغم اعترافه بأن الاحتفاظ باللغات الاستعمارية قد قلل من الانقسام العرقي، يؤكد أن هذه اللغات لم تحقق للمجتمعات المستقلة حديثا التنمية الاجتماعية والاقتصادية المنشودة" (Gibson Ferguson 2016, p2).

لهذه الأسباب أو لغيرها، استمرت هيمنة اللغة الفرنسية على المشهد الثقافي المغربي بعد الاستقلال، تماما كما حدث بالجزائر وتونس ولبنان، رغم أن تيارات التحرر بهذه البلدان جميعها، كانت مُصرّة على إنهاء الوجود الرمزي للمستعمر، ودشنت، لتحقيق ذلك، مرحلة جديدة من مراحل المقاومة الثقافية، عملت خلالها على تعريب التعليم والإعلام والإدارة والاقتصاد.





ارتبط استقلال المغرب بمواجهة مباشرة مع مشروع الفرنسية الذي كان قد حقق الكثير من أهداف الاستعمار، فعلى خلاف القوى الاستعمارية الأخرى التي تدخلت بالمغرب، كألمانيا وإسبانيا والمملكة المتحدة، لجأت فرنسا إلى فرض لغتها وثقافتها في الدول التي احتلتها. لهذا السبب، ظل المغاربة، بعد استقلالهم، يطمحون إلى دحر اللغة الفرنسية التي هيمنت على مفاصل الدولة، ويسعون جاهدين إلى إعادة الاعتبار للغة العربية التي كان الفرنسيون يحاربونها بشدة، من زمن الاستعمار. وبالنظر إلى وضعية الطرفين، المغرب وفرنسا، نجد أنفسنا أمام مواجهة غير متكافئة، بين دولة استعمارية تملك القوة والآلية والتجربة، ودولة حصلت للتو على استقلالها، بل تعتمد في الكثير من شؤونها السياسية والاقتصادية على "غريمها الثقافي". لكن هذه المفارقة لم تمنع المغرب من أن يظل حريصا على تجاوز مرحلة "الفرنسة" والخروج من المشروع الثقافي الفرنسي بإفريقيا.

كانت الإدارة الاستعمارية الفرنسية قد انتهزت الوظيفة التربوية التعليمية للمدرسة، وقامت بتوجيه المجتمع المغربي نحو الشخصية الفرنسية، بتاريخها وثقافتها. ولتحقق ذلك، حرصت هذه الإدارة على أن يعتمد التعليم بالمغرب اللغة الفرنسية حصرا، ويتبع المناهج التعليمية، نفسها، المطبقة بفرنسا، بكل مقرراتها الدراسية، الأدبية والعلمية، وفي جميع المراحل. وقد انعكس هذا الإجراء، تلقائيا، على ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية للمغاربة، وأصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في جميع مجالات العمل، والتفكير، والاتصال فيما بين شرائح المجتمع المغربي وفئاته، فتعلم المغاربة بهذه اللغة تاريخ فرنسا وجغرافيتها واقتصادها وأدبها وتاريخ علمائها، حتى أصبحت فرنسا في فكرهم، محور الكون (معوض 1986، ص 58).

إضافة إلى ذلك، كانت فرنسا تنظر إلى النخبة المغربية التي أنشأتها وكونتها خلال فترة الاستعمار، سبيلا لاستمرار هيمنتها الثقافية واللغوية بالمغرب. فإلى جانب الفرنسيين والمغاربة المُفرنسين الذين جندتهم للتدريس بالمدارس الفرنسية البربرية، حرصت فرنسا على الاستثمار في النخبة المغربية أيضا، والعمل على تكوينها تكوينا فرنسيا، من أجل خلق طبقة عليا من الأهالي الأصليين، مطبوعة بطابع الثقافة واللغة الفرنسيين، ومنفصلة، معنويا وروحيا عن مواطنيها من الطبقات الأخرى. وغاية المستعمر من هذه السياسة، أن يضمن أداة للتأثير الثقافي، حتى بعد الاستقلال السياسي الرسمي (معوض 1986، ص 56).





2.2. الدينامية التشريعية والتخطيط اللغوي قراءة نقدية في محطات التعريب وتداعيات القانون الإطار 17-

51

مقابل هذه الهيكلية الجديدة للغتهم، وهويتهم الوطنية، أطلق المغاربة، بعد استقلالهم، خطة لإصلاح المدرسة المغربية، كان التعريب أحد مبادئها الرئيسية، إلى جانب التوحيد والتعميم والمغربة. فبعد إحداث معهد الدراسات والبحوث حول التعريب سنة 1960م، ومكتب تنسيق التعريب بالرباط سنة 1961م*، وقُبل استفتاء دستور 1962م، عقد المجلس الأعلى لوزارة التربية الندوة الثانية من 18 إلى 20 أكتوبر 1962م، وتقرر بموجبها تدريس جميع المواد باللغة العربية. إلا أن المشكل ظل قائما حول منهجية الخطة التعريبية في هذا القطاع، هل سيتم التعريب سنة بعد أخرى، أي التعريب الأفقي (Horizontal Arabization)، أو سوف يتم تعريب مادة بعد أخرى، أي التعريب العمودي (Vertical Arabization)؟ فأنتهى الأمر بالموافقة على الخيار الأول، والشروع في ذلك ابتداء من أكتوبر 1963م إلى غاية 1966م قبل أن يتم التراجع عن التعريب والعودة إلى تدريس المواد العلمية باللغة الفرنسية في الابتدائي. وتمثل تبرير المسؤولين لذلك، في أن تعريب التعليم الثانوي لا يمكن تحقيقه في المدى القريب، لعدم وجود مدرّسين مغاربة لهذه المواد، وعدم توافر كتب مدرسية ملائمة باللغة العربية. لكن، أمام الرّفص القوي للمعارضة السياسية والنقابية، وكذا أمام مظاهرات الطلبة والتلاميذ، تمت متابعة التعريب الكامل للابتدائي، فظلت المواد العلمية تدرس في الابتدائي باللغة العربية، وتلقّن في الثانوي باللغة الفرنسية. وإلى غاية سنة 1972م، أصدرت وزارة التعليم بيانا بتعريب المواد المندرجة في إطار العلوم الإنسانية (الفلسفة والتاريخ والجغرافيا) في التعليم الثانوي، نظرا لوجود أطر مغربية متخرجة من كليات الآداب والمدرسة العليا للأساتذة بالرباط. وفي سنة 1982م شُرع في تعريب المواد العلمية (الرياضيات والفيزياء والعلوم الطبيعية) (إبراهيمي 2007، ص 70-71).

* مكتب تنسيق التعريب جهاز تابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي أنشئت سنة 1970، وفق ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي صادق عليه وزراء التربية والتعليم العرب في بغداد سنة 1964، والذي أقره مجلس جامعة الدول العربية في السنة نفسها، بغرض التعاون بين الدول العربية في ميادين التربية والثقافة والعلوم.





لقد كانت الرغبة شديدة في نقل كل ما هو مغربي من الفرنسية إلى العربية، وإذا كانت النخب السياسية والنقابية التي اشتركت في هذه الرغبة، قد استمدت شرعيتها، في قضية التعريب، من الدستور، فإنها استلهمت قوتها من الإرادة السياسية المتمثلة في الخُطْب والتوجيهات الملكية الداعمة لمشروع التعريب. لقد كان الملك الحسن الثاني صريحا في خطابه الذي وجهه إلى أعضاء الحكومة أثناء انعقاد المجلس الوزاري المصغر لدراسة قضايا التعليم، يوم الخميس 30 نونبر 1978م حين قال:

"إننا لنحمل رسالة منذ القدم، وهي الدفاع عن العربية والإسلام... إن التعريب قاعدة انطلاق لا رجعة فيها للإصلاح، سواء في التعليم العام أو في التعليم الخاص، وفاء لنص الدستور الذي أكد أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلاد... على ألا يكون التعريب مخلا بجودة البرامج وغير موف بالمستوى المطلوب. ومن هنا تبرز ضرورة تقوية البرامج الدراسية، وتغيير أساليب التلقين وانتهاج الوسائل العصرية الحديثة، مع تقوية حصص اللغات الأجنبية، حتى يكون تلامذتنا وطلبتنا في مستوى يؤهلهم لامتلاك لغات أخرى تساعدكم على فتح آفاق جديدة في تكوينهم، وبالتالي ليتمكنوا من مسايرة التطور العالمي العصري"

وهو التوجيه نفسه الذي حمله خطاب 1986، عندما تحدّث الحسن الثاني عن مشكلة التعليم المغربي وقال: "منطلقنا يرتكز على عاملين اثنين: المغرب دينه الإسلام ولغته العربية" (الملك الحسن الثاني 1986/10/10).

في ظل هذا الدعم، وفي إطار هذه الشرعية، تواصلت دينامية الإصلاح التربوي واستمر معها شعار التعريب بصفته أهم ركائز هذا الإصلاح، ولعل التقرير الذي قدمته اللجنة الوطنية المختصة بقضايا التعليم سنة 1995م، كان من أبرز معالم هذه الاستمرارية. فقد دعت من خلاله إلى:

- اعتبار اللغة العربية محورا أساسا للتعليم.
- توحيد التعليم وتعريب المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

تجلت هذه الاستمرارية أيضا، مع الميثاق الوطني للتربية والتكوين (2000م / 2010م) الذي جعل التمكن من التواصل باللغة العربية تعبيراً وكتابة، ثاني مرتكزاته الثابتة. وأوصى بإحداث أكاديمية اللغة العربية، وهي مؤسسة





وطنية ذات مستوى عال، مكلفة بالتخطيط لمشروع (تعزيز تعليم اللغة العربية وتحسينه) وتطبيقه وتقويمه بشكل مستمر. وتضم تحت سلطتها المؤسسات والمراكز الجامعية المهمة بتطوير اللغة العربية (الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2010).

ويبدو أن خطاب 17 يونيو 2011م بمناسبة الدستور الجديد، قد أسس لحقبة جديدة من الإصلاح التربوي التعليمي، قوامها ترسيخ الثوابت الوطنية، ومقومات الهوية المغربية، أبرزها اللغة العربية. جاء في الخطاب:

"فعلى أساس التلاحم بين مكونات الهوية الوطنية الموحدة، الغنية بتعدد روافدها، العربية - الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الإفريقية، والأندلسية، والعبرية والمتوسطية، فإن مشروع الدستور يكرس اللغة العربية لغة رسمية للمملكة، وينص على تعهد الدولة بحمايتها والنهوض بها" (الملك محمد السادس 17 يونيو 2011).

وقد وجّه دستور 2011، بعد إقراره برسمية اللغتين العربية والأمازيغية، إلى إحداث مجلس وطني للغات والثقافة المغربية، مهمته حماية اللغتين الرسميتين وتنميتها، ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية باعتبارها تراثاً أصيلاً وإبداعاً معاصراً. ويضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات. ويحدد قانوناً تنظيمياً لصلاحياته وتركيبته وكيفية سيره (الدستور المغربي 2011).

رغم كل هذا الدعم، وهذه الشرعية القوية التي تمتعت بها اللغة العربية، بدأت معالم الفرنسية تبرز من جديد، نتيجة سوء التدبير اللغوي في قطاع التعليم. الأمر الذي انعكس سلباً على واقع المدرسة المغربية، وعلى نتائج المتعلمين. وهذا ما لم يُفوّته الملك محمد السادس، حين أشار إلى المشكلة قائلاً:

"إن قطاع التعليم يواجه عدة صعوبات ومشاكل، خاصة بسبب اعتماد بعض البرامج والمناهج التعليمية، التي لا تتلاءم مع متطلبات سوق الشغل، فضلاً عن الاختلالات الناجمة عن تغيير لغة التدريس في المواد العلمية، من العربية في المستوى الابتدائي والثانوي، إلى بعض اللغات الأجنبية، في التخصصات التقنية والتعليم العالي. وهو ما يقتضي تأهيل التلميذ أو الطالب، على المستوى اللغوي، لتسهيل متابعته للتكوين الذي يتلقاه" (الملك محمد السادس، 30 غشت 2013).





وهو خطاب، عبر فيه الملك محمد السادس، بشكل ضمني، عن فشل مشروع التعريب. فهو من جهة، بقي ناقصا من حيث التنفيذ والأجراً في مختلف المستويات التعليمية والجامعية، ومن جهة أخرى، لم يتمكن من مساهمة التطور التقني والاقتصادي، وبذلك، أصبح غير قادر على تأهيل الشباب للاندماج في سوق الشغل. ويبدو أن هذا المعطى كان من الأسس التي ارتكزت عليها الرؤية الاستراتيجية 2015 - 2030، وبخاصة القانون الإطار 17-51، الذي انفتح على التعددية والتأبوع اللغوي، باعتباره مقاربة بيداغوجية وخيارا تربويا متدرجا يستثمر في التعليم المتعدد اللغات، بهدف تنويع لغات التدريس إلى جانب اللغتين الرسميتين للدولة، وذلك بتدريس بعض المواد، لا سيما العلمية والتقنية منها، أو بعض المضامين والمجزوءات في بعض المواد بلغة أو بلغات أجنبية (مشروع القانون الإطار رقم 17-51 2019).

يشير يحيى شوطى في تحليله لمضامين الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 إلى أنها "خصصت شقاً منفرداً متعلقاً بالهندسة اللغوية الجديدة، وذلك في الرافعة الثالثة عشرة، والتي نصّت على أنه اعتباراً للأهمية الخاصة للغات في تحسين جودة أنماط التعلم، وفي النجاح الدراسي، وفي المردودية الداخلية والخارجية للمدرسة، وفي النهوض بالبحث وفي تحقيق الاندماج، فإن الرؤية الاستراتيجية تجعل منها رافعة قائمة بذاتها، مع استحضر ارتباطها العضوي بالنموذج البيداغوجي. وفي هذا الإطار، يعتبر المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي أن تحديد وضع كل لغة على حدة داخل المدرسة بوضوح، يعدّ عاملاً حاسماً في تطوير تدريس اللغات والتدريس بها، ومن ثمّ تحقيق التكامل فيما بينهما، وكذا الانسجام بين المكونات القطاعية للمنظومة. ومن هذا المنظور أكدت الرؤية على ضرورة الأخذ بالاعتبارات التالية:

أولاً: اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، واللغة المعتمدة في تدبير الشأن العام، وهي مقوم أساس من مقومات الهوية المغربية، علاوة على كونها اللغة الأساس للتدريس، وأن تعزيزها وتنمية استعمالها في مختلف مجالات العلم والمعرفة والثقافة والحياة كان - وما زال - طموحاً وطنياً يقتضي تقوية وضعها وتنميتها، وتحديثها وتبسيطها، وتحسين تدريسها وتعلمها، وتجديد المقاربات والطرائق البيداغوجية ذات الصلة بها.





ثانيا: اللغة الأمازيغية هي أيضا لغة رسمية للدولة، ورصيد مشترك لجميع المغاربة بدون استثناء، ولغة مدرجة في المدرسة منذ 2003م، يتعين تطوير وضعها في المدرسة ضمن إطار عمل وطني واضح متناغم مع مقتضيات الدستور.

ثالثا: اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم هي وسائل للتواصل، والانخراط والتفاعل مع مجتمع المعرفة والانفتاح على مختلف الثقافات، وعلى حضارة العصر، لذلك، يتعين تنمية تدريسها وتعلمها في أسلاك التعليم والتكوين، وكذا توظيف المقاربات البيداغوجية الكفيلة بتعلمها المبكر " (شوطي 2018، ص 81-82).

بالنسبة لـ يحيى شوطي، لم تحمل هذه الرؤية جديدا، فكل هذه التوجيهات سبق تضمينها في الميثاق الوطني للتربية والتكوين دون أن تستطيع الجهات الرسمية التقدم بشكل كبير في تنزيلها، وبخاصة فيما يتعلق بالمكانة الدستورية للغة العربية. أما فيما يخص التنصيب على اللغات الأجنبية الأكثر تداولاً في العالم، فيتضمن مغالطة بارزة تتمثل في استمرار فرض اللغة الفرنسية تحت هذه المقولة، والواقع أن الأطلس اللساني العالمي يؤكد على احتلال اللغة الفرنسية مراتب متأخرة في اللغات العشر الأكثر تداولاً عالمياً (شوطي 2018، ص 82).

أما فيما يخص القانون الإطار 17-51 المنبثق عن الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 فقد كان أشد ارتباطا بمقولة اللغات الأجنبية، ويظهر ذلك من خلال المبادئ التالية:

أولاً: إعطاء الأولوية للدور الوظيفي للغات المعتمدة في المدرسة، الهادف إلى ترسيخ الهوية الوطنية، وتمكين المتعلم من اكتساب المعارف والكفايات، وتحقيق انفتاحه على محيطه المحلي والكوني، وضمان اندماجه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والقيمي.

ثانيا: تمكين المتعلم من إتقان اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية، ولا سيما في التخصصات العلمية والتقنية، مع مراعاة مبادئ الإنصاف وتكافؤ الفرص.

ثالثا: اعتماد اللغة العربية لغة أساسا للتدريس، وتطوير وضع اللغة الأمازيغية في المدرسة، على اعتبار أنها لغة رسمية للدولة.





رابعاً: إرساء تعددية لغوية بكيفية تدريجية ومتوازنة، تهدف إلى تحقيق متعلم متمكن من اللغة العربية، وقادر على التواصل باللغة الأمازيغية، ومتقن للغتين أجنبيتين على الأقل.

خامساً: إعمال مبدأ التناوب اللغوي من خلال تدريس بعض المضامين والمجزوءات في بعض المواد بلغة أو لغات أجنبية

سادساً: العمل على تمكين المتعلمين من اللغات في سن مبكرة، من أجل تملكهم الوظيفي لهذه اللغات طيلة مسارهم الدراسي، وذلك خلال أجل أقصاه ست سنوات (مشروع القانون الإطار رقم 17-51-2019).

وعلى الرغم مما يبدو من اهتمام باللغة العربية في هذه المبادئ، إلا أنها ظلت بعيدة عن التطبيق والأجراً، إضافة إلى ذلك، فقد حملت هذه المبادئ توجهات كثيرة كانت لها أبعاد سلبية على وضع اللغة العربية بالمغرب، أبرز هذه التوجهات؛ الانفتاح غير المشروط على اللغات الأجنبية في خطوة منافية لروح الدستور، أضف إلى ذلك، أن هذه المبادئ فرضت على أطفال المغاربة تعلم لغات كثيرة في سن مبكرة وفي ظرف وجيز، فُدر في ست سنوات على الأكثر. وقد رصد عدنان صالح هذه التوجهات جميعها، فعرضها في ستة أوجه:

أولاً: مسألة ترتيب المبادئ، فهي في نظر عدنان صالح مسألة حاكمية، إذ يرى أن المبدأ الثالث يجب أن يتصدر ترتيب المبادئ، لارتباطه بلغة التدريس، وتنصيبه على اعتمادها لغة أساس للتدريس، وإن كانت ألفاظ (الاعتماد) و(الإتقان) و(التطوير) و(التمكّن) و(التمكّن الوظيفي) أثناء الحديث عن اللغة الوطنية لا تعدو أن تكون شعارات فضفاضة لا تستحضر التشريع اللغوي المطلوب، والتنصيب الواضح لطبيعة حضور اللغة العربية في التدريس، ووظيفيتها، وكيفيات جعلها لغة قائدة للسان والكتابة والبحث العلمي والتكوين والإنتاج والابتكار مستقبلاً، واعتمادها في خدمة وصيانة السلم اللغوي بالمغرب (بن صالح 2018، ص 106-107).

ثانياً: غياب التنصيب على الطرق والوسائل والأدوات التي نعتبرها ضرورية لتهيئة اللغة العربية في التخصصات العلمية والتقنية، لتنافس حضور اللغات الأجنبية في هذه التخصصات العلمية، ولتُعَدّ تعليمنا الأساس والجامعي حتى يصير التدريس والبحث العلمي فيه باللغة العربية الرسمية، لأنه لا توجد أمة تبتدع وتتقدم





خارج لغتها الأم، وإن كانت لغة انغلاقية، خاصة إذا تحدثنا عن اللغة العربية ذات الامتداد الجغرافي والحضور الحضاري والعمق التاريخي والمؤهلات الذاتية التي تحملها بصفتها لغة متميزة ومعتمدة دوليا في عدّة أجهزة ومؤسسات أممية. قد يحتاج التعليم العالي في التخصصات العلمية والتقنية وغيرها إلى لغة أجنبية، لذلك تلجأ بعض البلدان الأوروبية إلى فرض تدريس اللغة الإنجليزية في مستوى الابتدائي. ونحن كذلك يجب أن نواكب هذا ونجعل اللغة الإنجليزية حاضرة في تعليمنا بالشكل الذي يمكّن طلابنا من استعمالها في الجامعة بصفتها لغة علمية. أما أن نعلم طلابنا اللغة الفرنسية ثم يجدون أنفسهم لا يعرفون لا العربية ولا الفرنسية، وفي حاجة إلى الإنجليزية، فهذا واقع يحتاج إلى مراجعة، شريطة أن لا تغطي اللغة الثانية هذه أو غيرها على اللغة الوطنية، فتميّع وضعها وتسلبها أهليتها في عقر دارها، ويستغل الداعون والممارسون للأحادية اللغوية الوظيفية لصالح الأجنبية، فتنمو مواقف وردود فعل سلبية تجاه اللغة الوطنية الرسمية أولا، ثم تجاه تعدد اللغات الأجنبية، وهو ما يهدد الاستقرار والسلم اللغويين اللذين يدخلان ضمن الشروط الأساسية لتقوية الاتصال والاندماج المجتمعي والنمو السوسيو-اقتصادي (بن صالح 2018، ص 106-107).

ثالثا: صُفّ اتخاذ القرار الحاسم بإقرار اللغة العربية لغة وطنية للتدريس في مختلف الأسلاك والمستويات، إذ الوضع الصحيح والمنطق السليم يقتضيان جعل العربية لغة للتعليم في كلّ القطر المغربي، ودعمها سياسيا، ورفع الضيم اللغوي النازل بها منذ الاستقلال. كما يهرب نص القانون الإطار 51.17 من حسم إشكال التعريب في التعليم العالي، وتغيب عنه الإرادة السياسية والسيادية للدولة في هذا الميدان، فمبدأ التعريب، كان وما يزال، شرطا واقفا لقيام مدرسة وطنية مغربية موحدة، أي باعتباره شرطا من شروط تحقيق التوحيد، ناهيك عن أنه شرط لتحقيق وترسيخ هويتنا الوطنية التي أشارت إليها المادة 28 من مشروع القانون الإطار. ولا تحصين لهويتنا من دون هوية لغوية، وتعريب التعليم لا يتأتى ولا يمكن أن يتحقق عموديا (من الابتدائي والثانوية ثم العالي، بل لا بدّ أن تشمل عملية التعريب، في الآن نفسه، هذه المراحل مجتمعة، لأن كلا منها يتوقف على الآخر فيمدّه بالمعلمين والأساتذة أو بالتلاميذ والطلبة. لقد فهمنا خطأ وبكيفية سطحية مبدأ (التوحيد)، فرحنا نحذف ونقلص أو نهمل أنواعا من التعليم كانت معرّبة أو تكاد، فكانت النتيجة تعميم الفرنسية وتكريس الازدواجية. والتدرج المطلوب في هذه الحالة هو التدرج الأفقي، أي إنشاء أقسام معرّبة موازية في كلّ مدرسة وفي مختلف أسلاك التعليم وشعبه ومعاهده، أقسام يُخطّط لها





بحيث تظل تتسع وتتكاثر إلى أن تبتلع الأقسام المفرنسة نهائيا، ويتحقق التعريب الشامل (بن صالح 2018، ص 108-109).

رابعا: نلمس ندرة تحديد المناطق الحيوية لاستعمال اللغة العربية واللغات الأجنبية، كما أن اللغات الأجنبية تأتي في المكانة نفسها مع اللغتين الرسميتين (في المبدأ 2)، بحيث ينصّ على وجوب تمكين المتعلم من إتقان اللغتين الرسميتين واللغات الأجنبية، فعلى من تعود هذه المفردة (اللغات)، على الفرنسية التي تُدعم بكل الإمكانيات، أم على الإنجليزية أم الإسبانية؟ وهل قدر اللغة الأمازيغية في التعليم ألا تبرح مكانها وتُوفى حقها الدستوري؟ وكيف يستقيم أن يسمو النص الدستوري باللغة العربية، في حين ينزلها القانون الإطار في الدرجة نفسها من حيث جعل المتعلمين متقنين لها وللغات الأخرى؟ (بن صالح 2018، ص 109).

خامسا: السعي لإرساء تعددية لغوية دون إيضاح وظيفية هذه التعددية، فالتجارب الدولية في المجال تُظهر أن الهدف من وراء اعتماد بعض أو كثير من الدول مبدأ (التعدد اللغوي) يكون إما سعيا للاندماج في مجتمع المعلومات والاتصال وبالعالم الاقتصاد، وإما لوجود التنوع والتفرد اللغوي والثقافي، لكن واقع المغرب يكشف عن أن هنالك (تعددات لغوية) هدفها التشويش على وضع اللغة العربية، وإحداث فجوات لسانية لدى المتعلمين والطلاب. ويبدو أن التعدد الذي دعا له الميثاق الوطني، والمخططات السابقة عليه، والمشروع الذي بين أيدينا قد ترتبت عنه مشاكل متفاوتة الحدة والخطورة، وقد ينتج مستقبلا تشققا هوياتيا وتمزقا مجتمعيًا، ما لم تضع السياسة اللغوية الحكيمة للدولة اللغة العربية الرسمية في مركز الثقل من التعدد اللغوي الذي تسعى لإقراره (بن صالح 2018، ص 109-110).

سادسا: الوقوع في أخطاء علمية فادحة عندما يذهب المشروع إلى ادعاء وجوب العمل على تمكين المتعلمين من اللغات الأجنبية في سن مبكرة (المبدأ 6)، ذلك أن الكثير من البحوث في علم النفس التربوي واللسانيات النفسية والاقتصاد اللغوي وتجارب الأمم الحاضرة تشير إلى أن الأطفال والتلاميذ يكونون أكثر عرضة لتشققات لسانية واضطرابات لغوية ونفسية إذا ما عُلِّموا قسرا لغات متعددة كما يؤكد علي القاسمي. ويذهب عبد القادر الفاسي الفهري إلى أنه لا يستقيم تعليم الأطفال لغة ثانية غير لغتهم الوطنية المشتركة قبل سن الثانية عشر، أو التاسعة على الأقل، بل ويتوجب العمل على توفير بيئة طبيعية لتعليم اللغة الأم والحرص على الإغماس المبكر للمتعلمين في





اللغة الوطنية، لتلافي الارتدادات الناجمة، مستقبلاً، عن الازدواجية اللغوية، والارتدادات المتفاوتة الحدّة على نموهم اللغوي والمعرفي والنفسي. فالتعليم في الولايات المتحدة الأمريكية باللغة الإنجليزية، وفي تركيا بالتركية، وفي الصين بالصينية، وفي فرنسا بالفرنسية. وقد أثبتت التجارب أن طلبة العلم، وهم في سنّي العشرين فما فوق، عند توجيههم إلى بلد أجنبي قصد الدراسة، تُخصّص لهم سنة واحدة أو سنة ونصف من التكوين المكثّف في لغة البلد المستضيف، وسرعان ما يحصلون لغة جديدة تصير لهم لغة ثانية أو ثالثة، الأمر الذي ينسف دعوى تمكين متعلمينا، لزوماً، من إتقان اللغات الأجنبية في سن مبكرة من أجل تملّك وظيفي لها طيلة مسارهم الدراسي.

خاتمة:

ختاماً، يكشف هذا البحث من خلال تتبعه النقدي لمسار التخطيط اللغوي والتربوي بالمغرب، عن استمرار التأثير العميق للإرث الفرنكوفوني الذي نجح في إعادة إنتاج هيمنته داخل المنظومة التعليمية تحت مظلة التناوب اللغوي، وقد أثبتت القراءة التحليلية للقانون الإطار 17-51 غياب الإرادة السيادية الحاسمة لتعريب التعليم العالي والتخصصات العلمية، والوقوع في منزلقات تربوية خطيرة تتمثل في فرض لغات أجنبية متعددة على المتعلمين في سن مبكرة، مما يؤدي إلى إحداث فجوات لسانية واضطرابات نفسية ومعرفية تعرقل مسارهم الدراسي، كما أبانت النتائج أن التعددية اللغوية، بصيغتها الحالية المفترقة للتحديد الوظيفي الدقيق، لا تخدم الانفتاح المعرفي بقدر ما تهمش اللغتين الرسميتين، ولا سيما اللغة العربية، مسهمة في تكريس الازدواجية وإضعاف السلم اللغوي والتماسك المجتمعي.

وفي هذا السياق، تؤكد معطيات البحث والتجارب الدولية المقارنة أن الإقلاع العلمي والتنموي لا يتحقق إلا بجعل اللغة الوطنية الرسمية المحور الأساس ولغة التدريس والبحث العلمي في كافة أسلاك التعليم، إذ لا توجد أمة تبذع وتنتج خارج لغتها الأم. كما أن توفير بيئة تعليمية طبيعية تعتمد اللغة الوطنية في المراحل المبكرة يمثل شرطاً حتمياً لضمان الاستقرار النفسي للمتعلم، وتنمية قدراته الاستيعابية والإبداعية، وحماية هويته الثقافية من التصدع والتمزق المجتمعي. وبناء عليه، يبقى الرهان الحقيقي لتجاوز أزمة النظام التعليمي المغربي مرهوناً بتدبير لغوي سيادي يضع اللغة العربية في مركز الثقل، ويؤهلها لاستيعاب العلوم والتكنولوجيا، مع تأخير الانغماس في اللغات





الأجنبية إلى مراحل عمرية متقدمة تضمن استيعابها باعتبارها لغات علمية داعمة، دون أن تسلب اللغة الوطنية أهليتها في عقر دارها.

لائحة المصادر المراجع:

- Gibson Ferguson, language planning and aducation.)series editors: Alan Davies & Keith Mitchell)
Published with the support of the Edinburgh University Scholarly Publishing Initiatives Fund - UK. 2016.
- أحمد نازلي معوض، التعريب والقومية العربية في المغرب العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى يوليو 1986.
- إلهام محمد علي ذهني، جهاد الممالك الإسلامية في غرب إفريقيا ضد الاستعمار الفرنسي (1850م/1914م).. دار المريخ للنشر، الرياض - المملكة العربية السعودية. طبعة 1408هـ/1988م.
- آمنة إبراهيمي، وضع اللغة العربية بالمغرب، وصف ورصد وتخطيط. مطبعة الأمانة بالرباط - المغرب. الطبعة الأولى 2007.
- خطاب الملك الحسن الثاني بمناسبة افتتاح السنة التشريعية 1986-1987. بتاريخ 10/10/1986.
- خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الاستفتاء على دستور 2011، بتاريخ 17 يونيو 2011م.
- خطاب الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الستين لثورة الملك والشعب. بتاريخ 30 غشت 2013.
- الدستور المغربي الصادر في الجريدة الرسمية رقم bis5964 عبر الظهير الشريف رقم 1-11-91 بتاريخ 27 شعبان 1432هـ الموافق لـ 29 يوليو 2011م. الفصل الخامس.
- عبد الرحمان بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الثاني، تحقيق عبد الله محمد الدرويش. دار البلخي، دمشق - سوريا الطبعة الأولى 1425 هـ/ 2004 م.
- عبد العلي الودغيري، الفرنكوفونية والسياسة اللغوية والتعليمية الفرنسية بالمغرب. تصفيف وتصميم الشركة المغربية للطباعة والنشر، الرباط - المغرب، الطبعة الأولى سنة 1993م
- عبد القادر الفاسي الفهري، السياسة اللغوية في البلاد العربية، بحثا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديموقراطية، وناجعة. دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت - لبنان. الطبعة الأولى، شتبر 2013م





- عبد الله كنون، النبوغ المغربي في الأدب العربي، الجزء الأول. الطبعة الثانية، ربيع الثاني 1380هـ / أكتوبر 1960م.
- عدنان بن صالح، جدل المسألة اللغوية في المغرب: بحث في اختيارات وتداعيات القانون الإطار 51.17. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة - العدد السادس (رجب 1439هـ / أبريل 2018م). مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. الرياض، المملكة العربية السعودية.
- مشروع القانون الإطار رقم 51-17، المتعلق بمنظومة التربية والتكوين، صدر بالجريدة الرسمية الظهير الشريف رقم 1.19.113 مؤرخ في 7 ذي الحجة 1440 الموافق ل 9 غشت 2019م،
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2010. الدعامة التاسعة (تحسين تدريس اللغة العربية واستعمالها وإتقان اللغات الأجنبية والتفتح على الأمازيغية).
- يحيى شوطي، تدبير الوضع اللغوي بالمغرب من خلال الرؤية الاستراتيجية للإصلاح 2015-2030: دراسة وتحليل. مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة - العدد السادس (رجب 1439هـ / أبريل 2018م). مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

